الأمم المتحدة

A/70/134

الجمعية العامة

Distr.: General
8 July 2015
Arabic
Original: English

الدورة السبعون

البند ١١٤ (هـ) من القائمة الأولية*

انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وانتخابات أخرى: انتخاب ثمانية عشر عضوا في مجلس حقوق الإنسان

مذكرة شفوية مؤرخة ١ نيسان/أبريل ٢٠١٥ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من البعثة الدائمة لجورجيا لدى الأمم المتحدة

تهدي البعثة الدائمة لجورجيا لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى مكتب رئيس الجمعية العامة وتتشرف بأن تشير إلى قرار حكومة جورجيا ترشيح نفسها لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٦ -٢٠١٨، أثناء الانتخابات التي ستجري في نيويورك في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، خلال الدورة السبعين للجمعية العامة.

ووفقا لقرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠، تتشرف البعثة الدائمة لجورجيا بأن تحيل طيه التعهدات والالتزامات الطوعية لجورجيا فيما يتعلق بمساهمتها في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (انظر المرفق).

وترجو البعثة الدائمة لجورجيا ممتنة تعميم هذه المذكرة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ١١٤ (هـ) من القائمة الأولية.

* A/70/50.

100715 100715 15-11506 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة ١ نيسان/أبريل ٢٠١٥ الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة من البعثة الدائمة لجورجيا لدى الأمم المتحدة

ترشيح جورجيا لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨

التعهدات والالتزامات الطوعية المضطلع بها عملا بقرار الجمعية العامة ٦٠/٢٥١

١ - يشرف جورجيا أن تتقدم بترشيحها لعضوية مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨. وتؤيد جورجيا تأييدا لا لبس فيه مجلس حقوق الإنسان وآلياته التي تمثل أداة هامة لتعزيز معايير حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. وجورجيا ملتزمة بمواصلة النهوض بسياساتها الوطنية والخارجية لحماية حقوق الإنسان. وإذا انتُخبت جورجيا عضوا في المجلس، وهي دولة لم يسبق لها أن انضمت إلى المجلس، فستُسهم بنشاط في كفالة التصدي بفعالية لانتهاكات حقوق الإنسان.

٢ - وقد أثبتت جورجيا، منذ أن استعادت استقلالها، التزامها بإجراء إصلاحات سريعة وناجحة تُسهم مجتمعة في إقامة دولة تستند إلى مؤسسات سياسية واقتصادية متزايدة الشمولية. وبفضل مجموعة واسعة من الإصلاحات الهادفة إلى توطيد سيادة القانون والشفافية ومساءلة الحكومة أمام الشعب، نالت جورجيا الشهرة كدولة تنتهج نُهجا حديثة وابتكارية في إرساء الحوكمة الرشيدة والديمقراطية القائمة على المشاركة. وقد أصبحت جورجيا مثالا يُحتذى به بفعل تجربتها في مجال الإصلاحات القطاعية، بما في ذلك مكافحة الفساد ووضع سياسات الحوكمة المفتوحة ودرايتها بالأساليب المبتكرة لتقديم الخدمات العامة. ولذلك ستكون جورجيا عضوا مسؤولا في المجلس بما تقدمه من مساهمات إبداعية للنهوض بالمساعي العالمية من أجل إنفاذ قيم الأمم المتحدة ومبادئها وتفعيل نظامها لحقوق الإنسان.

١ - الإجراءات المتخذة على الصعيد الدولي

الانضمام إلى صكوك الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

٣ - إن جورجيا، المناصرة القوية لآلية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، قد وقعت وصدقت على أغلبية صكوك الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وأحدث مثالين على ذلك اتفاقية خفض حالات انعدام الجنسية (التي بدأ سريان مفعولها في ١ تموز/يوليه ٢٠١٤) واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (التي بدأ سريان مفعولها في ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٤).

التعاون مع آليات الإجراءات الخاصة

٤ - وجهت جورجيا دعوة دائمة إلى جميع المكلفين بولايات الإجراءات الخاصة في عام ٢٠١٠. وقد تلقت حتى الآن زيارات من المقررين الخاصين المعنيين بمسائل مواضيعية مختلفة، منها حرية الدين أو المعتقد؛ والحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات؛ وحقوق الإنسان للمشردين داخليا؛ والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛ بالإضافة إلى زيارة الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي. وتتوقع حكومة جورجيا أن تستقبل خلال عام ٢٠١٥ المقررة الخاصة المعنية بحق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي. وتخطط المقررة الخاصة المعنية ببيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي المواد الإباحية لزيارة جورجيا في عام ٢٠١٦.

٥ - وقد عملت جورجيا بحسن نية على تنفيذ التوصيات الواردة في التقارير التي أعدها المقررون الخاصون بعد زيارتهم لجورجيا، وهي تواصل الامتثال لتوصياتهم.

التعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

٦ - تولي جورجيا أهمية كبيرة للتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وتتمتع بتعاون مثمر مع المكتب الإقليمي للمفوضية في جنوب القوقاز، الذي يوجد مقره في تبليسي، وهو يشارك بهمة في الأنشطة والمشاريع المتعلقة بحقوق الإنسان.

٧ - وقد أعطت زيارة السيدة نافانيثيم بيلاي مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان لجورجيا في أيار/مايو ٢٠١٤ زخما جديدا لعلاقات جورجيا مع المفوضية.

تنفيذ صكوك الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

٨ - تقدم جورجيا بانتظام تقاريرها الدورية إلى هيئات رصد معاهدات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وتولي أهمية قصوى لتنفيذ التوصيات الصادرة عن تلك الهيئات. وتولي جورجيا أهمية خاصة للتنفيذ السليم للالتزامات المتعلقة بتقديم التقارير بموجب معاهدات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وقد تولت وزارة الخارجية في عام ٢٠١٣ المسؤولية عن تنسيق إعداد التقارير الدورية للدولة. وأنشئ في عام ٢٠١٤ فريق عامل دائم مشترك بين الوكالات يقوم بدور آلية تنسيق وطنية لكفالة اتساق أعمال الوكالات الحكومية وجودة التقارير المقدمة إلى هيئات الأمم المتحدة المنشأة بموجب معاهدات والمنشأة بموجب الميثاق، وهو فريق عامل يضم مسؤولين من الرتب المتوسطة والعليا في السلطتين التنفيذية والقضائية وبرلمان جورجيا. وتُنظم في نفس الوقت دورات تدريبية محددة الهدف من أجل تعزيز

مهارات أعضاء الفريق العامل المشترك بين الوكالات وقدراتهم، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مع التركيز بوجه خاص على الالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان في إطار الأمم المتحدة وأفضل الممارسات في تنفيذها.

الاستعراض الدوري الشامل

٩ - لقد طورت جورجيا عملية شاملة لإعداد التقارير الوطنية، التزاما منها بروح استعراض الأقران التي ينطوي عليها الاستعراض الدوري الشامل، وتداوم اتباع نهج قائم على التعاون الوثيق في دورات استعراضها، سواء على المستوى المحلي أو الدولي. وخلال الدورة الأولى للاستعراض الدوري الشامل، اضطلعت جورجيا بتنفيذ ١٣٦ توصية وفي نفس الوقت أخذت فيه على عاتقها التزاما طوعيا بتقديم تقرير لمنتصف المدة بشأن عملية تنفيذ التوصيات التي قبلتها، وقد قُدم هذا التقرير في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وجورجيا حاليا بصدد إعداد تقريرها الحكومي في إطار الدورة الثانية للاستعراض الدوري الشامل. وفي حين تشارك جميع الوزارات والوكالات المعنية والبرلمان والسلطة القضائية في إعداد التقرير، تولي جورجيا أهمية قصوى لمشاركة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية وممثلي المجتمع المدني على نطاق أوسع في هذه العملية.

الإسهامات في المبادرات الدولية الهادفة إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

١٠ - تشارك جورجيا بنشاط في تعزيز حقوق الإنسان من خلال تكريس الموارد البشرية والتقنية والمالية لهذه القضية. ومن الأمثلة على القيادة التي تمارسها جورجيا في هذا الصدد المبادرة المتعلقة بالمبادئ والتوجيهات لكفالة المساعدة القانونية في نظام العدالة الجنائية.

١١ - ففي أيار/مايو ٢٠١٢ اتخذت لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية التابعة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة قرارا بشأن المبادئ والتوجيهات لكفالة المساعدة القانونية في نظام العدالة الجنائية. وفي ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ اتخذت الجمعية العامة القرار ١٨٧/٦٧ المعنون ''مبادئ الأمم المتحدة وتوجيهاتها بشأن سبل الحصول على المساعدة القانونية في نظم العدالة الجنائية''، وهو قرار بادرت بتقديمه جورجيا وبلدان أخرى.

١٢ - وتلك هي الوثيقة الدولية الأولى التي تحدد المبادئ والتعليمات الرئيسية لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة فيما يتعلق بكفالة تقديم خدمات فعالة للمساعدة القانونية في القضايا الجنائية لصالح الفئات السكانية المستضعفة وغيرها من الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة. وبالإضافة إلى ذلك يمنح القرار الدول الأعضاء سلطة تقديرية لصياغة واعتماد

آليات تنفيذ فعالة تراعي خصوصيات نظمها القانونية وظروفها الاجتماعية – الاقتصادية. وستواصل جورجيا النهوض بهذه القضية.

الالتزامات في إطار المنظمات الإقليمية

١٣ – جورجيا عضو في مجلس أوروبا، وبالتالي فهي طرف في النظام الأوروبي لحقوق الإنسان. وقد وقعت وصدقت على أغلبية الصكوك الإقليمية لحقوق الإنسان التابعة لمجلس أوروبا، وتشارك بنشاط في العمليات المفضية إلى تشكيل جدول الأعمال الإقليمي لحقوق الإنسان.

١٤ – وجورجيا عضو في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ولذلك فقد قبلت الالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان في المنظمة. وتتعاون تعاونا وثيقا مع مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع للمنظمة في تعزيز معاييرها لحقوق الإنسان على الصعيد الوطني.

٢ – الإجراءات المتخذة على الصعيد الوطني

١٥ – تملك جورجيا على الصعيد الوطني نظاما متطورا لحماية حقوق الإنسان يتكون من عدد كبير من المؤسسات المشاركة في عملية مستمرة للحوار الاجتماعي سعيا لتحقيق أقصى قدر من الكفاءة. ومؤسستها الوطنية لحقوق الإنسان – وهي مكتب محامي المساعدة القضائية – هي هيئة من الطراز الأول تفي تماما بالمبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (مبادئ باريس). وبالإضافة إلى الإجراءات العامة المتعلقة باللجوء إلى العدالة والمراجعة القضائية، هنالك عدة هيئات أخرى مكلفة بولايات خاصة تعمل لكفالة وجود ضمانات أقوى في مجالات الحماية التي كُلفت بها. وتشكل مفتشية حماية البيانات الشخصية، التي تعمل منذ عام ٢٠١٣، أحدث الأمثلة على التزام جورجيا بالاستجابة سريعا للتحديات الناشئة حديثا في مجالات محددة لحماية حقوق الإنسان.

الاستراتيجية وخطة العمل الوطنيتان بشأن حقوق الإنسان

١٦ – تنعكس السياسة العامة لحكومة جورجيا في مجال حقوق الإنسان بصورة جلية في الاستراتيجية الوطنية بشأن حقوق الإنسان التي اعتُمدت مؤخرا وخطة العمل المتعلقة بها.

١٧ – وقد اعتمد برلمان جورجيا الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان للفترة ٢٠١٤-٢٠٢٠ في آذار/مارس ٢٠١٤. وقد وضع هذه الاستراتيجية مجلس تنسيق مشترك بين الوكالات معني بحقوق الإنسان يتألف من ممثلين عن الحكومة والمنظمات غير الحكومية. والغرض من الاستراتيجية تحديد سياسة حكومية موحدة في هذا المجال. وستكون هذه

الاستراتيجية بمثابة الوثيقة الرئيسية لتحديد الأولويات والاتجاهات الاستراتيجية الأساسية للحكومة في مجال حقوق الإنسان على مدى سبع سنوات.

١٨ - وقد تم في حزيران/يونيه ٢٠١٤ اعتماد خطة عمل حكومة جورجيا لحماية حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، من أجل تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان. وتتضمن خطة العمل التزامات تفصيلية للسلطات الجورجية فيما يتعلق بتنفيذ الاستراتيجية في السنتين ٢٠١٤ و ٢٠١٥. وتغطي خطة العمل جملة مجالات منها المساواة بين الجنسين والعنف العائلي وجهود مكافحة الاتجار بالبشر. وتقدم إلى منظمات المجتمع المدني معلومات مستكملة عن تنفيذ الخطة بصورة منتظمة من خلال سلسلة من الاجتماعات الشهرية التي تُعقد بين ممثلي الحكومة والمنظمات غير الحكومية.

القانون الشامل لمكافحة التمييز

١٩ - اعتمد برلمان جورجيا يوم ٢ أيار/مايو ٢٠١٤ قانونا شاملا لمكافحة التمييز. وكانت عملية صياغة القانون الجديد قد بدأت في عام ٢٠١٢. وشاركت جميع الوزارات المختصة والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية مشاركة نشطة في عملية إعداد مشروع القانون. وأُدمجت في النص النهائي للقانون التعقيبات والتوصيات الواردة من المنظمات الدولية والخبراء. ويحظر قانونُ مكافحة التمييز الجديدُ حظرا صريحا التمييزَ على أساس الهوية الجنسانية. ويحظر أيضا التمييز في كل من القطاعين العام والخاص ويفرض مسؤوليات، ليس فقط على المؤسسات العامة، ولكن أيضا على الكيانات القانونية والأفراد.

حماية البيانات الشخصية

٢٠ - اعتمد برلمان جورجيا في ١ آب/أغسطس ٢٠١٤ تعديلات في قانون حماية البيانات الشخصية، تنص على انتخاب مفتش مستقل لهذا الغرض. وأنيطت بالمتفش المهام التالية: التشاور مع القائمين على البيانات ومجهزي البيانات وغيرهم من الأشخاص المهتمين بشأن مسائل معالجة البيانات وحمايتها؛ واستعراض الشكاوى التي يقدمها الأشخاص المعنيون بالبيانات؛ والتحقق من مشروعية معالجة البيانات؛ وتوعية الجمهور والقائمين على البيانات ومجهزيها وتثقيفهم بشأن حماية البيانات؛ والمشاركة في العمليات التشريعية المتصلة بمسائل حماية البيانات الشخصية؛ وفرض المسؤولية الإدارية عن انتهاكات لوائح حماية البيانات الشخصية.

المؤتمر الدولي المعني بالمساواة بين الجنسين

٢١ - تتمثل إحدى الأولويات السياساتية الرئيسية في جورجيا في تحقيق المساواة بين الجنسين من خلال تعميم مراعاة المنظور الجنساني. ومن المقرر أن تنظم وزارة خارجية جورجيا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ مؤتمرا دوليا رفيع المستوى معنيا بالمساواة بين الجنسين، بالتعاون مع الحكومات الشريكة والمنظمات ذات الصلة.

حقوق المشردين داخليا

٢٢ - حكومة جورجيا ملتزمة بحماية حقوق المشردين داخليا وتوفير آلية فعالة لمعالجة احتياجاتهم الخاصة. وقد سمحت عملية تنفيذ استراتيجية الدولة وخطة عملها المستكملة بشأن المشردين داخليا منذ شباط/فبراير ٢٠٠٧، التي ستستمر طوال عام ٢٠١٥، فضلا عن القانون الجديد بشأن ''المشردين داخليا القادمين من الأراضي المحتلة في جورجيا'' بإدخال تحسينات كبيرة في سبل توفير الظروف المعيشية المناسبة للمشردين داخليا وتقديم المساعدة المالية إليهم وتسجيلهم على النحو الواجب، وفي الإجراءات المتعلقة بمنح مركز المشرد الداخلي في الوقت المناسب لكل شخص متضرر، ولم شمل الأسر، والطمأنة على الحق في استرداد الممتلكات، وتوفير الرعاية الصحية الملائمة، وتوفير التعليم والعمالة بصورة غير تمييزية.

٢٣ - ورحب المقرر الخاص المعني بحقوق المشردين داخليا، في أعقاب زيارتها لجورجيا في حزيران/يونيه ٢٠١٣، بالخطوات التي اتخذتها الحكومة للتوصل إلى حل لمحنة المشردين داخليا في البلد.

٣ - التزامات جورجيا بوصفها مرشحة للعضوية في مجلس حقوق الإنسان

٢٤ - إن جورجيا، إذ تُدرك إدراكا تاما المسؤولية المترتبة على العضوية في مجلس حقوق الإنسان، وإذ تلتزم بتقديم مساهمة مُجدية في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على الصعد الدولي والإقليمي والوطني خلال فترة عضويتها في المجلس وبعدها، تتعهد بما يلي:

(أ) مواصلة تعاونها الكامل مع مجلس حقوق الإنسان، وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠، والعمل مع جميع الدول الأعضاء بهدف المساهمة في التنفيذ الكامل لولاية المجلس؛

(ب) المشاركة بنشاط في عمل المجلس من خلال تعزيز قدراته على معالجة الوضع في المناطق التي تسود فيها انتهاكات حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم؛

(ج) المشاركة البناءة في البحث عن سبل تحسين أساليب عمل المجلس؛

(د) تكثيف دعمها لجميع فروع آلية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ووضع معايير نوعية جديدة للتعاون معها، بما في ذلك مفوضية حقوق الإنسان، والمكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، وهيئات رصد المعاهدات؛

(هـ) دعم الانضمام العالمي إلى الاستعراض الدوري الشامل، والمشاركة في عملية الاستعراض عن طريق المساهمة البناءة في حوارات تبادل الآراء؛

(و) دعم المبادرات الهادفة إلى زيادة قدرة المجلس على تعزيز حقوق أضعف الفئات، مع إيلاء اهتمام خاص للأطفال والنساء والمشردين داخليا؛

(ز) النظر في التصديق على الصكوك الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان التي لم تنضم جورجيا إليها بعدُ؛

(ح) تعزيز الحقوق البيئية (تنص المادة ٣٧ (ب) من دستور جورجيا على الحق في التمتع ببيئة صحية)؛

(ط) مواصلة الممارسة المتمثلة في تقديم التبرعات المالية لمختلف هيئات حقوق الإنسان والهيئات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة؛

(ي) زيادة أنشطتها الرامية إلى إتاحة تجربتها في تنفيذ إصلاحات مشهورة دوليا في مجال الحوكمة الرشيدة وتقديم الخدمات العامة، وهي تجربة تخدم غرض التنفيذ الفعال لحقوق الإنسان؛

(ك) مساندة الجهود الدولية الرامية إلى تبادل الخبرات والممارسات المُثلى في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها؛

(ل) العمل بتعاون وثيق مع جميع المنظمات غير الحكومية المهتمة من أجل زيادة تمثيل هذه المنظمات ومشاركتها في المحافل الدولية لحقوق الإنسان؛

(م) دعم الجهود الرامية إلى كفالة الاستجابة الدولية الفورية والفعالة للتحديات الناشئة في ميدان حقوق الإنسان.